مذكرة تفاهم بين وزارة التربية والتعليم في مملكة البحرين ومكتب التربية الدولي التابع لمنظمة اليونسكو

1. خلال زيارة صاحب السمو وزير التربية والتعليم لجينيف بغرض حضور الجلسة رقم 61 لمجلس مكتب التربية الدولي التابع لمنظمة اليونسكو والتي عقدت في الفترة من 25 – 27 يناير 2012، عُقد اجتماع مع مدير مكتب التربية الدولي التابع لمنظمة اليونسكو ومنسقي برامج المكتب بهدف تعزيز التعاون القائم بين دولة البحرين والمكتب الدولي في حقل المناهج الدراسية لطلاب المدارس.
2. وافق الطرفان على التعاون عن قرب داخل كل من إطار السياسات وإطار البرامج الخاصة بالوزارة البحرينية وكذلك المكتب الدولي بناءًا على طلب من دولة البحرين لتطوير المناهج الدراسية على وجه العموم والمناهج التربوية المتعلقة بمبدأ المواطنة وحقوق الإنسان على وجه الخصوص.
3. سيخدم التعاون بين الكيانين رؤية وزارة التربية والتعليم بعيدة المدى لتعزيز جودة العملية التعليمية من خلال تطوير وتطبيق مناهج التفكير المتقدمة والمناسبة باعتبارها جزءًا من استراتيجية متكاملة لتطوير التعليم في المملكة، كما سيقدم هذا التعاون في الوقت ذاته أرضية خصبة تعزز فرص نشر هذه المنهجية في بلدان الخليج الأخرى وخلق فرص للتعاون في هذا المجال بين البحرين وهذه البلدان من ناحية والمجتمع التعليمي/ واضع المناهج الدراسية حول العالم من ناحية أخرى تحت مظلة التعليم وتطوير المناهج الدراسية والابتكار.

النقاط التالية توضح أهم الأفكار التي يقوم عليها التعاون بين الكيانين:

(أ) تقييم المناهج الدراسية؛
(ب) تطوير قدرات وإمكانات واضعي المناهج الدراسية والمتخصصين في هذا الحقل وكذلك قدرات المؤسسات القائمة على وضع المناهج (من خلال – على سبيل المثال – برامج دبلومة المناهج الدراسية المصمم خصيصًا وفقًا لمتطلبات بعينها، ومن خلال تطبيق البرامج التي تركز على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتعلم الإلكتروني في العملية التعليمية)؛
(ت) تخطيط المناهج الدراسية بالتناغم مع الأهداف الاستراتيجية التي تنشدها وزارة التربية والتعليم البحرينية وحكومة دولة البحرين وبالاستعانة بسياسة الحوار المتبادل؛
(ث) استعراض المناهج الدراسية على نحو يعزز كفاءة العملية الدراسية وجودة كذلك الحياة وتميز الأداء في العمل، وكل ذلك بدعم من قيم حقوق الإنسان والمواطنة التشاركية والتنمية المستدامة؛
(ج) تطبيق المناهج الدراسية من خلال أدوات وموارد التعلم عالية الجودة، بما في ذلك التعلم الإلكتروني، وبيئات التعلم المشجعة والمجهزة، والتعلم المتمركز حول المتعلم، والربط الفعال بين المدارس والمجتمعات وحاملي الأسهم.
(ح) الاستعانة بالأبحاث المتمركزة حول المناهج الدراسية، وكذلك إدارة وإنتاج المعرفة الهادفين إلى نقل عمليات استعراض ومراجعة المناهج الدراسية القائمة على الممارسات الجيدة الوطنية والمحلية، والمتطلبات وإمكانات التطوير، وكذلك الاتجاهات والممارسات الدولية الفعالة في هذا المجال.

4- ستطلب وزارة التربية والتعليم الحصول على دعم تقني من مكتب التربية الدولي التابع لمنظمة اليونسكو في بعض الحقول، بما يتماشى مع المتطلبات التي ستتحدد على نحو موجز. وقد تضم هذه الحقول ما يلي:

- البعثات الاستشارية
- ورش العمل التدريبية للمعلمين
- تقديم العون في مجال تصميم المناهج الدراسية وانتقاء/تنظيم المحتوى التعليمي
- تقييم المناهج الدراسية
- البحث الذي يركز بشكل حصري على اتجاهات المناهج الدراسية والممارسات الفعالة.

5- لتحري التفصيل والتحديد، ترغب وزارة التربية والتعليم البحرينية في أن تمتد فترة مذكرة التفاهم هذه لمدة 5 سنوات (2012-2017)، يقوم خلالها مكتب التربية الدولي التابع لمنظمة اليونسكو بأداء المهمات التالية:

(أ) استعراض المناهج الدراسية الحديثة والمتطورة في مقابل تلك الحالية والطبقة وكذلك تصميم الأخيرة ومحتواها التعليمي ومنهجيتها بهدف تحديد نقاط القوة وتعزيزها ونقاط الضعف وعلاجها من خلال منظور سياسة أهداف الوزارة.

(ب) اقتراح استراتيجية جديدة (إطار عمل) لتطوير المناهج الدراسية بالمدارس على نحو يطور جودة وملاءمة المناهج التعليمية داخل الممكلة بفعالية وبشكل يتوافق ومعطيات الموقف المتغير داخل البحرين، ولاسيما فيما يخص متطلبات استعراض المنهج التعليمي المتعلق بمبدأ المواطنة وحقوق الإنسان في المناهج الدراسية في المملكة. ولهذا، فإن عملية تطوير إطارًا جديدًا للمناهج الدراسية للتعليم الابتدائي والمتوسط والثانوي يُنظر إليها على أنها عامل رئيس في تعزيز تطوير المناهج الدراسية القائمة على نقاط القوة الحالية والأهداف الاستراتيجية المنشودة، مثل تطوير الكفاءة من خلال التأكيد على أهمية حقوق الإنسان، ومباديء المواطنة التشاركية والسلام والتفاهم الفكري والتسامح والتعلم بهدف التعايش (التعلم للتعايش المشترك) والتنمية المستدامة.

(ت) تطوير خطة تستمر لمدة 5 سنوات بناءًا على الاستراتيجية (إطار عمل) التي سيتم وضعها، وتهدف هذه الخطة إلى تطوير المناهج الدراسية بما في ذلك استحداث برامج لتعزيز القدرات الوطنية في الحقول التالية:

- تجهيز مناهج دراسية متطورة ومتمركزة حول الكفاءة وذات جودة عالية للمراحل التعليمية الثلاثة للتعليم الأساسي (الابتدائي والمتوسط والثانوي)، وذلك من خلال تطوير إطار للمناهج الدراسية.
- تعزيز الجهود الحالية التي تبذلها الوزارة (مثل "مشروع جلالة الملك حمد لمدارس المستقبل") لتطوير استراتيجية متكاملة طويلة المدى بهدف تطوير المناهج الدراسية بالمدارس في المستقبل بالتعاون مع جهود تطوير التعليم في مرحلة التعليم الجامعي وتدريب المدرسين.

- تعزيز الأنشطة التدريبية لكي تضم – بالإضافة إلى متخصصي وضع المناهج الدراسية – المدرسين ومدراء المدارس ومشرفي التعليم ومقيمي العملية التعليمية ومتخصصي تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وكذلك متخصصي إجراء الأبحاث. وهذه المهمة يجب أن تتم بالاستعانة برؤية تعمل عى تحقيق التوافق والتناغم بين تطبيق المناهج الدراسية ذات الجودة العالية من ناحية وإطار المناهج الدراسية من ناحية أخرى.

(ث) العمل بالتعاون مع متخصصي وضع المناهج الدراسية في أقسام المناهج التربوية داخل وزارة التربية والتعليم بهدف تعزيز التفاعل المتبادل المطلوب بين مبادرات تطوير التعليم المختلفة وكذلك ملاءمة جهود تطوير التعليم للدارسين والمعلمين وغير ذلك من حملة الأسهم (مثل: مؤسسات التعليم العالي والمجلس القومي للتعليم العالي). وسيتم تولية عناية خاصة للتعاون بين جامعة البحرين وخصوصًا مع كلية المعلمين في البحرين.

6- سيتم تخصيص مرحلة تحضيرية تمتد لمدة من 3-6 شهور للانتهاء من مشروع المساعدة التقنية الممتدة لمدار خمس سنوات والقائمة على بعثات مكتب التربية الدولي التابع لمنظمة اليونسكو الاستكشافية/متقصية الحقائق إلى البحرين وكذلك المناقشات مع وزارة التربية والتعليم وغير ذلك من حملة الاسهم ذوي الصلة. ومن أجل تحقيق هذا الهدف، فإنه وبعد توقيع مذكرة التفاهم ستقوم الوزارة بتحويل مبلغ قدره 2،000،000 دولارًا أمريكيًا لمكتب التربية الدولي التابع لمنظمة اليونسكو في أسرع وقت ممكن ليتم استخدامه كنواة مالية أولية تغطي النفقات الاولية للأنشطة التحضيرية.

7- يعقب هذه المرحلة التحضيرية الأولية تسليم مكتب التربية الدولي التابع لمنظمة اليونسكو لمشروع المساندة التقنية المتكاملة (2012-2017) مع الميزانية التفصيلية للوزارة للحصول على الموافقة. ستشير وثائق المشروع إلى الآليات المادية للتنفيذ من خلال تعريف الأدوار والمسؤوليات المؤسساسية، كما ستضم الأهداف العامة والمحددة للمشروع وكذلك شروط الرجوع إلى المكتب الدولي للحصول على العون التقني، والأنشطة/أوجه التدخل المحددة، والنتائج المتوقعة والمخرجات الفعلية، والجداول الزمنية، والموارد المطلوبة، والشراكات، بالإضافة إلى أساليب ووسائل المراقبة والتقييم.

8- يوافق كل من مكتب التربية الدولي التابع لمنظمة اليونسكو ووزارة التربية والتعليم البحرينية – وبما يتماشى مع قواعد وقوانين اليونسكو وسياسات المنظمة فيما يتعلق باستراداد التكاليف – على أن الأخيرة ستقدم التمويل الضروري لكل العمليات التي يجريها الأول بناءً على وثيقة للمشروع يقبلها ويتفق عليها الطرفان وخطة أنشطة قابلة للتعديل وميزانية توافق عليها الوزارة، وسيقدم ذلك كملحقات لمذكرة التفاهم هذه.

9- اتفق الطرفان على أن يبلغ كل منهما الآخر حول التقدم الذي يتم تحقيقه وكذا العوائق التي تواجه تنفيذ خطة المذكرة وذلك إذا ما كان ذلك يتطلب منهم ان يتخذوا إجراءًا من جانبهم حيال ذلك.

10- تدخل مذكرة التفاهم هذه إطار التنفيذ بالتوقيع عليها من قِبل كل من صاحب السمو وزير التربية والتعليم وكذلك مدير مكتب التربية الدولي التابع لمنظمة اليونسكو.

وقعت المذكرة في جينيف في يومه وتاريخه (الأربعاء الموافق 25 يناير، 2012) من من قِبل كل من:

د. ماجد على النعيمي

وزير التربية والتعليم - مملكة البحرين

و

السيدة الدكتورة كلمنتينا أسيدو

مدير مكتب التربية الدولي التابع لمنظمة اليونسكو